المبحث الثانى

نظرية تكاليف الإنتاج

كانت الانتقادات التي وجهت إلي نظرية العمل أساس القيمة سبباً في تفكير بعض الاقتصاديين أمثال جون ستيوارت ميل في البحث عن أساس آخر للقيمة. وقد انتهت النظرية إلي أن قيمة السلعة تتحدد في الفترة الطويلة في حالة المنافسة الكاملة وفي غيبة الاحتكار علي أساس النفقة التي تتفق علي جميع عناصر الإنتاج. ومعني هذا أن النظرية قد انتهت إلي أن العبرة ليست بعدد الساعات أو الجهد المبذول في العمل مجرداً عن أى شيء آخر، وإنما يجب أن نأخذ في الاعتبار العناصر التي تكون الإنتاج وما أنفق عليها. والثمن سيتساوي في النهاية مع تكاليف أو تكلفة الإنتاج، أى أن قيمة الشيء تتحدد في النهاية مع تكاليف الإنتاج، فكأن هذه النظرية ماهي إلا امتداد لنظرية العمل ذلك لأنهم اعتبروا رأس المال عمل مدخر.

يتناول المبحث الثانى شرح نظرية تكاليف الإنتاج فى مطلبين كما يلى:

المطلب الأول: مضمون نظرية تكاليف الانتاج.

المطلب الثانى: نقد نظرية تكاليف الإنتاج.

المطلب الأول: مضمون نظرية تكاليف الانتاج:

تعتمد هذه النظرية أساسا علي أن إنتاج أى سلعة من السلع، في أى مجتمع، لايمكن أن يتم عن طريق عنصر واحد من عناصر الإنتاج بل لابد لذلك من تضافر عناصر الإنتاج جميعها من عمل ورأسمال ومواد طبيعية. وحيث أن الموارد الطبيعية في مثل هذا المجتمع لن تكون من الوفرة بحيث يمكن الحصول عليها بدون مقابل، لذلك فإن الأمر يتطلب أن يدفع لحائزي هذه الموارد عائداً مقابل الاستفادة من قدراتها الإنتاجية، ويمثل هذا العائد فيما يحصل عليه مالكي هذه الموارد من ريع أو إيجار مقابل مساهمة مواردهم في العملية الإنتاجية.

كذلك نجد أنه في المجتمعات المتحضرة، يتطلب بناء رأس المال أن يقوم بعض أفراد المجتمع، أو كلهم، بنسب متفاوتة، بالادخار، أى بالتضحية بجزء من استهلاكهم الحاضر. كذلك يتطلب بناء رأس المال بقيام هؤلاء الأفراد، أو غيرهم، بتحمل مخاطر تجميد هذه المدخرات علي شكل رأس مال عيني، يخصص للقيام بنشاط إنتاجي معين، ولا شك أن هؤلاء الأفراد لابد وأن يحصلوا علي عائد مقابل قيامهم بالتضحية، ومقابل تحملهم المخاطر ويتمثل هذا العائد فيما يحصل عليه هؤلاء الأفراد من فوائد وأرباح.

هذا بالإضافة إلي ما يدفع للعمال من أجور مقابل ما يبذلونه في العملية الإنتاجية من جهد، سواء كان هذا الجهد عضلياً أو ذهنياً. لذلك فإن نظرية تكاليف الإنتاج تقول بأن ثمن السلعة لابد وأن

يكون من الارتفاع بحيث يغطي كل مادفع لإنتاجها من ريع وربح وأجور، أو بمعني آخر، تقول بأن ما يدفع لإنتاج سلعة ما من نفقات إنتاج هو الذي يحدد قيمة هذه السلعة.

المطلب الثاني: نقد نظرية تكاليف الإنتاج:

تعرضت هذه النظرية لانتقادين علي جانب كبير من الأهمية، وهما:

أولاً: أن هذه النظرية قد أخذت في الاعتبار جانب المنتجين فقط، أى جانب العرض وما يحدده من نفقات إنتاج، دون أن تتعرض لجانب المستهلكين أى جانب الطلب والذي يحدده منفعة السلعة وقدرتها علي إشباع الحاجات. وبالتالي فإن هذه النظرية تعجز عن تفسير قيم السلع التي يتم تبادلها بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، لعدم إقبال المستهلكين علي شرائها نتيجة لانخفاض منفعتها، أو تلك التي يتم تبادلها بسعر يزيد عن تكلفة إنتاجها بسبب زيادة إقبال المستهلكين علي شرائها.

ثانيا: أن تكاليف الإنتاج لاتعتبر، في أى وقت من الأوقات، كم ثابت، ولكنها تختلف من منتج إلي آخر، فالمنتج الكفء يستطيع أن ينتج السلعة بتكلفة منخفضة، في حين أن المنتج الأقل كفاءة ينتج نفس السلعة بتكلفة أعلي، علماً بأن ثمن السلعة في السوق يكون واحداً. وليس الاختلاف في تكلفة الإنتاج قاصراً علي المنتجين المختلفين فحسب، ولكننا نلاحظ، حتي بالنسبة للمنتج الواحد، أن تكلفة الإنتاج تتغير من وحدة إلي وحدة أخري، فمن المعروف أن النفقة المتوسطة تتوقف علي كمية الإنتاج بالنسبة للحجم الواحد للمشروع، كما تتوقف علي حجم المشروع بالنسبة للأحجام المختلفة. وعلي ذلك، فاذا ما أخذنا بنظرية تكلفة الإنتاج كمحدد للقيمة، فإن العديد من الأسئلة يمكن أن تثار دون أن تجد إجابة لها، فمثلاً، أى النفقات تحدد القيمة؟ هل هي تكلفة المنتج الأكثر كفاءة؟ هل هي تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشروع الصغير أم بالنسبة للمشروع الكبير؟ كل هذه الأسئلة لاتجد إجابة لها في ظل نظرية تكلفة الإنتاج.

المبحث الثالث
نظرية المنفعة الحدية

استمرت نظرية تكاليف الإنتاج كأساس للقيمة تسود الفكر الاقتصادي حتي العقد الثامن من القرن التاسع عشر، حينما ظهرت نظرية المنفعة الحدية علي يد زعماء مدرسة التحليل الحدي سانتلي جيفونز Jevons وكارل مينجر Menger وليون فالراسWalras. فقد توصل هؤلاء إلي نتيجة واحدة، متبعين في ذلك طرقاً مختلفة، من مقتضاها أن قيمة الأشياء تتحدد بمنفعتها. ولكن ليس بمنفعتها الكلية مثل منفعة الماء أو الماس، وإنما بالمنفعة النهائية المستمدة من الوحدات الأخير منها أى أنه اتخذت جانب الطلب وأهملت جانب العرض. وفي هذا يقول جيفونز أن القيمة تعتمد كلية علي الدرجة النهائية للمنفعة، وقد أطلق علي المنفعة المستمدة من الوحدة الأخيرة من السلعة اسم المنفعة الحدية Marginal Utility، وهي عبارة عن المنفعة الشخصية التي يعلقها المشتري علي هذه بالوحدة من السلعة. وقد اهتدي المفكرون إلي أن المنفعة الحدية تتناقص باستمرار بزيادة وحدات السلعة المستهلكة مستندين في ذلك إلي أساس منطقي مؤداه أن الإنسان لايمكنه أن يستمر في استهلاك السلعة إلي ما